اليوم افتتاح برنامج «إدارة دعوى التحكيم»

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

□ تفتتح اليوم (الاثنين) أعمال البرنامج التدريبي العملي (5) «إدارة دعوى التحكيم»، الذي يعقده مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمملكة البحرين والذي يعد البرنامج الخامس ضمن سلسلة البرامج الخمسة، وتستمر أعمال البرنامج إلى يوم الخميس المقبل.

وصرح مساعد الأمين العام لمركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أحمد نجم، أنه ستنطلق فعاليات البرنامج اليوم، ويستهدف السعى إلى إرساء قواعد وآليات العملية التحكيمية فى إدارة الدعوى التحكيم؛ ما يزيد قدرات المشاركين على اكتسابهم صوغ الأحكام التحكيمية وستتركز أعمال الفاعلية على الأهداف الرئيسية للبرنامج وهى، تعريف المشاركين بأهم المبادئ المتعلقة بإجراءات التحكيم وتدريبهم على أهم المهارات الفنية والقانونية فى العملية التحكيمية وكيفية تداركها، وأيضاً تدريبهم على أهم المبادئ الحاكمة لإجراءات القضية التحكيمية، وكيفية تشكيل هيئات التحكيم وتعريفهم بحقوقها والتزاماتها ومسئوليتها تجاه أطراف الخصومة التحكيمية، وما يكشف عنها بتطبيقات عملية بين المشاركين عن طريق تناول بعض القضايا التحكيمية؛ أى أن الفاعلية ستتخللها ورش عمل لهذه التطبيقات.

ودعا مساعد الأمين العام المشاركين إلى الاستفادة من البرنامج لما له من فائدة كبيرة؛ إذ توجه كثير من أصحاب الأعمال والمستثمرين في الآونة الأخيرة إلى التحكيم كأحد الوسائل البديلة لحل نزاعاتهم بدل اللجوء إلى القضاء لما يتميز به التحكيم من مرونة ويسر وسرعة وقلة النفقات بالإضافة إلى العديد من الميزايا. وتستفيد من البرنامج القطاعات العامة والمحامون والمستشارون والباحثون بالجهات الحكومية والقطاع الخاص، وطلاب الجامعات، والقضاة المختصون في نظر المنازعات التجارية، والمحكمون والخبراء، والمهندسون، والمحاسبون،المهتمون بالتحكيم وأعضاء الغرف التجارية والصناعية والعاملون بالإدارات القانونية، وأعضاء لجان التحكيم بالغرف التجارية.

وأفاد مساعد الأمين العام في آخر تصريحه بأن مركز التحكيم التجاري الخليجي يعقد دورات مكثفة باستمرار لنشر الثقافة القانونية والتحكيمية وأن المركز ماض في استراتيجية التدريب الهادفة إلى إعداد وصقل الكوادر والطاقات القانونية بناء على دراسات علمية وميدانية.

ودعا مساعد الأمين العام، الشركات ومؤسسات القطاع الخاص إلى تضمين شرط التحكيم في العقود كافة. مشيراً إلى أن البرنامج هو بداية مرحلة التعمق بالتحكيم ويكشف للمتدرب كيفية سير العملية التحكيمية والإجراءات التي تمر بها.

أحمد نجم

تشير مصادر إلى أن الزيادة في أسعار الحديد بمصر ستكون مؤقتة

ارتفاع أسعار الحديد في مصر

□ فاجأت مجموعة «عز الدخيلة»، أكبر منتج للحديد في مصر المستهلكين والمستوردين والتجار، بالإعلان يوم الجمعة (1 مايو/ أيار الجاري) زيادة أسعار بيع حديد التسليح تسليم مصانعها من 3050 جنيهاً إلى 3200 جنيه للطن، بعد أن ثبَّتت المجموعة أسعارها على مدار الشهرين الماضيين.

وفرضت المجموعة تعتيماً إعلامياً شديداً على أسعار بيع الحديد في شهر مايو، كما أجَّلت إخطار الوكلاء والموزعين بأسعار البيع للمستهلك حتى صباح الجمعة.

واكتفت مجموعة «عز الدخيلة» بإبلاغ الوكلاء بأسعار البيع من المصانع شاملة الضريبة، بحسب ماذكرته صحيفة «المصري اليوم» في عددها الصادر يوم أمس الأول (السبت).

وقال مصدر مسئول في المجموعة: «إن الأسعار الجديدة لحديد التسليح سيبدأ تطبيقها عملياً اعتباراً من مبيعات صباح أمس الأول»، رافضاً الحديث عن مبررات لها علاقة بزيادة الأسعار، مكتفياً بالقول، إن أسعار البليت سجلت زيادة قدرها 100 دولار وارتفعت أسعار الخردة إلى 260 دولاراً للطن عالمياً. وقال مصدر مسئول في وزارة التجارة والصناعة: «من الصعب التدخل في أسعار الحديد؛ لأن استيراده مفتوح بلاأيّ عوائق؛ إذ قدمت الوزارة كل ما لديها لضمان وصول حديد التسليح بالسعر العادل للمستهلك.

وتباينت ردود الفعل في السوق بشأن القرار، وقال ونيس عياد – منتج حديد –: «إن القرار يفتح المجال مجدداً لدخول الحديد التركي وزيادة أسعاره إلى أكثر من 500 دولار للطن حتى يصل إلى الموانئ».

وأشار إلى أن باقي المنتجين سيكونون مضطرين إلى زيادة الأسعار إلى 3050 جنيهاً للطن في الشهر الجديد، لافتاً إلى أن الزيادة في الغالب ستكون مؤقتة.

دراسة توصي باتفاقيات حرة بين دول الخليج وآسيا

28% ارتفاع معدلات التجارة البينية للشرق الأوسط

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

□ أصدر مكتب الشئون الاقتصادية في مركز دبي المالي العالمي تقريراً اقتصادياً جديداً، أوضح فيه أن معدلات التجارة الإقليمية البينية في الشرق الأوسط شهدت نمواً ملحوظاً بلغ 28 في المئة بين عامي 2000 و2007، لافتاً إلى أن حصة التجارة البينية للمنطقة تمثل اليوم 19,3 في المئة من إجمالي حجم تبادلاتها التجارية.

وكشف التقرير، الذي أسهب في تحليل معطيات منظمة التجارة العالمية الصادرة أخيراً والتي تشمل الأعوام السابقة حتى نهاية العام 2007، عن تحول واضح في اتجاه التجارة الإقليمية بعيداً عن الولايات المتحدة لصالح القارة الآسيوية، كما أظهر تنوعاً تجارياً متزايداً نحو المنتجات غير النفطية، مثل الكيماويات، والسياحة والسفر.

وارتفع حجم التجارة البينية للشرق الأوسط من 15,1 في المئة من إجمالي التجارة الخارجية في العام 2000 إلى 19,3 في المئة في العام 2007، وذلك على رغم أن حجم هذه التجارة لايزال ضئيلاً بالقياس إلى مناطق أخرى مثل الاتحاد الأوروبي (71,2 في المئة) أو آسيا (57,4 في المئة). وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بنمو مضاعف للتجارة البينية للمنتجات الزراعية، ومنتجات الوقود والتعدين بحدود 5 أضعاف، والمنتجات المصنعة بنحو 4 أضعاف.

وأفاد التقرير كذلك أنه، وفي ضوء تحول التجارة نحو آسيا، سيكون من المفيد لاقتصادات دول الخليج العربية التفاوض على إبرام اتفاقيات تجارة حرة مع الاقتصادات الناشئة، مثل الصين والهند وبعض الدول الآسيوية الأخرى، وبناء تحالفات تجارية معها، وعدم الاكتفاء بالتركيز على اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع الاقتصادات المتطورة.

وأضاف التقرير الاقتصادي أن السوق الخليجية المشتركة التي انطلقت في العام 2008، إلى جانب الانطلاقة المنتظرة للاتحاد النقدي الخليجي في 2010، ستساعد دول المنطقة على تعزيز التجارة البينية فيما بينها، وكذلك زيادة نفوذها على خريطة التجارة العالمية.

وقال رئيس الشئون الاقتصادية في سلطة مركز دبي المالي العالمي، ناصر السعيدي: «يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي بصورة خاصة، والشرق الأوسط بشكل عام، أن تستثمر معدلات النمو التجاري التي تحققت خلال العقد الحالي في تعميق تكاملها الإقليمي واعتماد سياسات تجارية أكثر منهجية. وينبغي أن تشجعنا الأزمة الاقتصادية العالمية على اتخاذ خطوات أكثر جرأة نحو مزيد من التكامل الاقتصادي والمالي».

وأضاف السعيدي: «من شأن إزالة الحواجز الإقليمية من أمام التجارة والاستثمار وتنقلات الأشخاص أن تؤدي تدريجياً إلى نهضة اقتصادية عربية على نطاق أوسع، وإيجاد سوق ضخمة تضم ما يزيد على 300 مليون منتج ومستهلك، بما يتيح نشوء اقتصادات كبرى قائمة على الإنتاج الجماعي تخدم مصلحة المستهلكين والمنتجين على حد سواء».

وتحدد الدراسة أبرز الحواجز التي تقف عائقاً أمام التجارة البينية في منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها الافتقار إلى بنية تحتية متكاملة في قطاع النقل، وتعقيد الإجراءات الجمركية، والحواجز التجارية غير الجمركية، وقلة تنوع المنتجات.

وأشار التقرير الذي أعده فريق الشئون الاقتصادية في مركز دبي المالي العالمي وتولت صياغته آثيرا براساد، إلى أن «التكامل الأعمق» بين دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال زيادة التنسيق بين سياساتها الاقتصادية والمالية والثقافية والبيئية والخارجية، قد يشكل طريقاً نحو تكامل إقليمي أوسع يشمل بقية الدول العربية.

وتناول التقرير نمو تجارة الخدمات، الذي خلص إلى أن قطاع السياحة والسفر هو «القطاع التجاري الأفضل أداءً» في المنطقة، مشيراً إلى الدور البارز لهذا القطاع كواحد من المصادر المهمة للتنويع التجاري على مستوى المنطقة. ولفت التقرير أيضاً إلى أن «هذا الدور يكتسب أهمية متزايدة مع مشاريع البنية التحتية الضخمة للمطارات في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر».

وفي المقابل، فإن الاعتماد الكبير على استيراد المنتجات الزراعية يضع المنطقة تحت وطأة الارتفاع العالمي لأسعار السلع، كما حدث في عامي 2007 و2008، الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي إلى مستويات غير مسبوقة.

أما فيما يتعلق بالتبادل التجاري مع بقية أنحاء العالم، فأفاد التقرير أن حصة الواردات الصناعية للشرق الأوسط من آسيا ارتفعت من 29,3 في المئة من إجمالي الواردات العالمية في العام 2000 إلى 33,9 في المئة في 2007، لتتفوق بذلك على الاتحاد الأوروبي الذي كان سابقاً أكبر المصدرين إلى المنطقة، لكن حصته انخفضت من 39,2 في المئة إلى 31,5 في المئة خلال الأعوام نفسها، وينطبق الأمر ذاته على الواردات الزراعية.

وكان من الطبيعي أن تأتي المنتجات الهيدروكربونية في طليعة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي، بينما حلت المنتجات البتروكيماوية في المرتبة الثانية من حيث العائدات. أما بقية الصادرات الرئيسية للمنطقة، فتتضمن المواد الدوائية والألمنيوم والحديد والفولاذ.

وقد حث التقرير الاقتصادي الصادر عن مركز دبي المالي العالمي دول المنطقة على السعي نحو مزيد من تحرير التجارة البينية، مؤكداً أن «بذل جهود أكثر جدية لفتح الحدود واعتماد نموذج سياسة تجارية أكثر تحرراً سيشكل أداة فعالة لتطوير المنطقة وتعزيز قدرتها التنافسية وتحسين مستويات المعيشية فيها».

تقع السعودية في المنطقة الأولى لقوة تمركز أشعة الشمس؛ ما يؤهلها لإنتاج كميات كبيرة من الكهرباء

السعودية تنافس الأقوياء في إنتاج الطاقة الشمسية

■ الدمام - الأسواق.نت

□ اقتربت السعودية من تدشين عصر «الذهب الأخضر»، إلى جانب «الذهب الأسود» في توليد الطاقة الكهربائية، مستفيدةً من شمسها الساطعة خلال فترات النهار.

وتوقع خبراء على اتصال مباشر بمراكز التجارب أن السعودية بدأت بإنتاج الطاقة الشمسية النظيفة وأنها مرشحة لبيعها إلى الخارج خلال عقدين أو ثلاثة؛ فيما يستعد العالم إلى توديع المحرك الرئيسي وهو النفط.

وراهن الخبراء على نجاح السعودية في المهمة التي لا تبدو مستحيلة على إمكانية استغلال الشمس على مدار العام وإمكانية تصديرها عبر شبكات ربط مع دول الجوار.

وخطت السعودية على طريق إنتاج الطاقة الشمسية خطوات جادة في إطار مساعٍ تهدف من ورائها إلى أن تصبح المورِّد الرئيسي في العالم للكهرباء المتولدة عن الطاقة الشمسية إلى جانب أنها دولة مصدرة للنفط.

وقال عضو جمعية اقتصادات الطاقة الدولية والمستشار النفطي السابق في شركة أرامكو السعودية، فهد جمعة: «إن استغلال الطاقة الشمسية في المملكة لتوليد الطاقة الكهربائية خيار مؤكد وقوي».

وأضاف «بدأنا الآن، ومع التوسع في مشاريع تجارية لاستغلال الطاقة الشمسية في العقدين المقبلين سنستغني بنسبة كبيرة عن استخدام النفط في توليد الكهرباء لأغلب المصانع».

وعن الجانب العلمي لدعم هذا التوجه قال المستشار الهندسي وعضو مجلس إدارة مركز التميز للطاقة المتجددة في السعودية سلامة العنزي: «قامت السعودية بخطوات عملية؛ إذ أنشأت مركز أبحاث للطاقة المتجددة في إحدى جامعات المملكة، من أولوياته البحث المستمر في مجال الطاقة الشمسية خصوصاً، ومن المعلوم أن السعودية تقع في المنطقة الأولى لقوة تمركز أشعة الشمس؛ ما يؤهلها لإنتاج كميات كبيرة من الكهرباء المتولدة عن الطاقة الشمسية».

وأضاف في حديثه أن «المركز يقوم بتسريع عملية استغلال الطاقة الشمسية، وتوفير الصناعة الوطنية في مجالها وتثقيف المجتمع في هذا المجال.

وأوضح أنه «جارٍ الآن نشر خلايا شمسية لإنتاج الطاقة الكهربائية في مشروع جامعة الملك عبد الله والقائمة عليه شركة أرامكو السعودية»، مشيرًا إلى أن شركة أرامكو السعودية سبق لها استغلال الطاقة الشمسية قبل 30 عاماً في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وذلك بإنشاء القرية الشمسية شمال مدينة الرياض، ولكن بطاقة كهربائية ضئيلة».

من جهته أوضح المدير التنفيذي لشركة أنظمة الطاقة الشمسية السعودية، عبد الهادي المريح أن «استغلال الطاقة الشمسية في المملكة له مستقبل كبير وواعد، وأن الأمر يعتمد بشكلٍ كبير على سياسة الدولة في دعم التوجه وتقديم برامج لإعانة الطاقة النظيفة، وستلقى مشاريع استغلال الطاقة الشمسية في توليد الطاقة الكهربائية دفعة مشجعة للمستثمرين عندما تحدد الدولة آليةً يمكن من خلالها تحديد تعرفة شراء الطاقة الكهربائية، وعند ذلك سيتمكن المستثمرون من دراسة جدوى استثماراتهم في هذا المجال، وهذا ما يتم دراسته الآن من قبل الدولة».

وأشار خلال إلى أن عقد مشروع الإنتاج الكهربائي بالطاقة الشمسية الخاص بجامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا بتكلفة إجمالية قدرها 65 مليون ريال والذي فاز به تحالف شركتي أنظمة الطاقة الشمسية الوطنية السعودية وكونرجي الألمانية يعد الوحيد والأكبر من نوعه في المملكة في هذا المجال، ويهدف المشروع إلى إنتاج 2 ميغاواط من الطاقة الكهربائية عن طريق الخلايا الضوئية بنظام الربط الكهربائي للشبكة السعودية للكهرباء.

وسيقوم مشروع جامعة الملك عبد الله بإنتاج 3300 ميغاواط ساعة من الطاقة النظيفة سنوياً؛ ما يوفر 1666 طناً من الانبعاثات الكربونية وهو ما يعادل الانبعاثات الناتجة من 11700 مليون كيلومتر من الطيران.